

بيان إعلامي

الرقابة المالية تستهدف إطلاق آلية للإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي

كشف الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية عن استهداف الرقيب في رؤيته الطموحة للفترة القادمة (2022-2025) إنشاء وتطبيق آلية آنية-يقظة على مدار الساعة-للإنذار المبكر بما قد يحيط بالقطاع المالي غير المصرفي من مخاطر مستقبلية، والتنبؤ بها، وإيجاد حلول لمواجهةها لضمان سلامة واستقرار القطاع وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وقال رئيس الهيئة أنه على الرغم من مبادرة الرقابة المالية بتصميم وإجراء اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) لقياس مدى تحمل مؤسسات الأنشطة المالية غير المصرفية للصدمات المالية الناتجة عن آثار انتشار فيروس كورونا وتأثيره على إيرادات والتزامات تلك المؤسسات وملائتها المالية باعتبارها أهم الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها من جانب الرقيب في الفترة الماضية، إلا أن هناك حاجة هامة وملحة نحو توفير نظم رقابية أخرى متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية، ولها القدرة على بيان وتوصيف المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي غير المصرفي والإفصاح عنها بالشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة القطاع المالي على إدارة المخاطر أو السيطرة عليها.

وتابع أن إتاحة فرص تدريبية أمام المراقبين في الهيئة عبر الاحتكاك مع أهم بيوت الخبرة الأجنبية في إدارة المخاطر والإنذار المبكر يأتي ضمن جهود الهيئة لوضع رؤية الهيئة الطموحة (2022-2025) موضع التنفيذ، وإعداد جيل من المراقبين قادر على توظيف آلية الإنذار المبكر ضمن منهج الرقابة على أساس الخطر الذي تتبناه هيئة الرقابة المالية لتحقيق سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

جاء ذلك خلال لقائه بالمشاركين في ختام فعاليات ورشة العمل المكثفة لاستخدام نماذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، والتي استهدفت تعزيز قدرات العاملين المنوط بهم القيام بعملية الإشراف والرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية وثقل مهاراتهم بالتعرف على أفضل الممارسات الدولية فيما يخص نماذج الإنذار بالمخاطر المحتملة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

ومن ناحيته صرح رياض نوار، المدير الإقليمي لمنطقة إفريقيا للخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، قائلاً: "تسعى مؤسسة التمويل الدولية لزيادة فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بما له من أثر في دعم وتطوير الاقتصاد المصري. نحن نؤمن بقوة مثل هذه المبادرات لتحسين البنية التحتية المالية وتعزيز قدرات العاملين والتي تساهم بقوة في ضمان سلامة واستقرار العمل غير المصرفي وفاعلية الرقابة عليه وفقاً لأفضل الممارسات الدولية مما يؤدي إلى توفير بيئة عمل ملائمة لنمو وتطوير القطاعات غير المصرفية بشكل سليم."

وفي ذات السياق قال هشام رمضان مساعد رئيس هيئة الرقابة المالية بأن ورشة التدريب على استخدام نماذج الإنذار المبكر للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية تمثل إحدى حلقات التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في مبادرة "المعاملات المضمونة"، والتي تسعى لتعزيز الأطر المؤسسية للمعاملات المضمونة وبناء قدرات المراقبين المحليين للاستفادة من المنصات القانونية والمؤسسية للمعاملات المضمونة في مصر.

وتابع رمضان بأن التدريب تناول على مدار خمسة أيام أسلوب تقييم وتصنيف قوة الملاءة المالية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وهو تطوير لنموذج CAMELS ، واشتمل على عدد من الموضوعات مثل تقييم القوة المالية للمؤسسات غير المصرفية ومقارنتها مع المعايير المحلية والدولية النظيرة في إطار السياسات المحاسبية المختلفة، بالإضافة إلى تقييم الكيانات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة (في أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر- وشركات التأمين- وأسواق رأس المال - والتوريق)، من حيث استراتيجية الإدارة، وإدارة المخاطر الى تواجدها ومنها القضايا التنافسية، والتعرف على إشارات الإنذار المبكر للتدهور باستخدام المؤشرات المالية والنوعية ومؤشرات السوق، وبما يعزز بذل العناية الواجبة الرقابية ويحسن من جودة أعمال الفحص المكتبي.